Sudan Rights Watch Network

حدث وتحليل|

نيالا: انتفاضة الميليشيا ضد ذاتها وانكشاف عورة الحُكم بالفوضى

شهدت مدينة نيالا، حاضرة ولاية جنوب دارفور، الخاضعة لسيطرة قوات الدعم السريع منذ آواخر أكتوبر 2023، حالة انفلات أمني حادّ وفوضى عارمة، تعكس أزمة عميقة في بنية الحكم الميليشيوي ذاته. ما حدث ليس مجرد احتجاج عابر وحالة سيولة أمنية عادية، إنما هو تمظهر صارخ لأزمة شرعية وسلطة وإدارة، حيث تتحوّل المجموعات المسلحة شبه النظامية (قوات الدعم السريع)، من أداة قمع إلى مصدر رئيسي للفوضى، مُجسِّدةً انهياراً كاملاً للعقد الاجتماعي والأمني.

وأفادت مصادر "شبكة مراقبة حقوق الإنسان – السودان" الميدانية بالولاية، أنه اندلعت الأحداث عقب تظاهرات، نفذها جنود من داخل صفوف قوات الدعم السريع نفسها، في العاشر من ديسمبر الجاري، احتجاجاً على عدم صرف مستحقاتهم المالية، على الرغم من قيام اللجنة المختصة بصرف مبالغ لعدد محدود من العناصر المصابة في وقت سابق.

وتشير مصادر مطلعة، إلى أن هناك عشرات الآلاف جنود القوات مقاتلون، لم يصرفوا مستحقاتهم، من بينهم معاقون ومصابون جراء العمليات العسكرية. هذا التمرد الداخلي يكشف خللاً هيكلياً في منظومة الولاء القائمة على المحسوبية والتمويل، حيث يؤدي الإخلال بها إلى تحول السلاح المُوجَّه تقليدياً نحو الخارج أو نحو المدنيين، ليتحول إلى تهديد داخلي ضد بنية الميليشيا ذاتها.

لقد أدت هذه الاضطرابات إلى انفلات أمني شامل، وصفه السُكان بأنه حوّل المدينة في لحظة إلى غابة يفرض فيها القوي سلطته، ينتهك حقوق المواطنين الأساسية. شهد وسط المدينة والسوق الكبير عمليات نهب منظمة لمحلات الهواتف، اعتداءات جسدية على المارة، تكسير زجاج السيارات والمركبات الصغيرة، وسلب أموال الأفراد في الطرقات العامة. مما تكشف هذه الانتهاكات عن غياب كامل لسيادة القانون، حيث تحولت الشوارع إلى ساحات للعنف غير المنضبط.

فشلت الشرطة العسكرية التابعة للقوات في استعادة السيطرة، رغم تدخلها المباشر. وقد برهن فشلها الذريع في احتواء الموقف إلى عجزها عن التمييز بين "الجناة" و"المستنفرين" المنتشرين بلباس موحد في جميع الاتجاهات، مما يؤكد استحالة فرض الانضباط داخل كيان مسلح تذوب فيه الحدود بين المقاتل النظامي والمجرم العادي. كما يعكس فشلاً هيكلياً في هيكلة هذه القوات غير النظامية، مما يؤدي إلى تعريض المدنيين على الدوام لمخاطر دائمة.

إن هذا الحدث ليس حدثاً عادياً معزولاً، إنما هو تعبير صارخ عن طبيعة السلطة التي تفرضها المليشيا على نيالا. سلطة مبنية على السلاح غير المنضبط، وعناصر تفتقر إلى قيادة فعالة، وأمن يديره الفوضى وحدها. هذه الديناميكية تنتهك المبادئ الحقوقية الأساسية، مثل الحق في السلامة الشخصية والملكية الخاصة، كما تنتهك الالتزامات الدولية بالحفاظ على النظام العام.

كما تكشف هذه الأحداث عن هشاشة السيطرة العسكرية في مناطق النزاع. المليشيات، بدلاً من توفير الأمان، تحولت إلى مصدر للعنف الداخلي، مما يعمق معاناة السكان المدنيين. وبالتالي يجب على المجتمع الدولي والمنظمات الحقوقية التدخل لفرض آليات محاسبة، ودعم عودة سيادة القانون الحقيقية.

في الأثناء، أعطى ناشطون وفاعلون من ابناء الاقليم وشبكات حقوقية، للحدث بعداً سياسياً أعمق، واصفين إياه بأنه ليس حادثاً عشوائياً، بل جزء من مخطط مُنظم وضعته استخبارات الدعم السريع. ووفقاً لتحليلاتهم، تستهدف هذه العمليات التجار الذين ينتمون غالباً إلى مجتمعات إثنية محددة في المنطقة، في محاولة متعمدة لإفقار هذه المجتمعات ودفعها للنزوح، ضمن خطة طويلة الأمد للتغيير الديموغرافي في الإقليم. هذا التصريح يضع الأحداث في سياق انتهاكات أوسع قد ترتقي إلى مستوى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ضمن سياق الحرب الدائرة منذ ما يقارب الثلاثة أعوام.

لا يمكن فهم حجم الكارثة إلا في ضوء التاريخ الدامي للمنطقة. فمدينة نيالا ومحيطها، التي كانت واحدة من أكبر ملاجئ النازحين خلال الحروب السابقة، استمرت كساحة قتال مركزية منذ اندلاع الحرب في منتصف أبريل 2023. وبعد حصار واضطرابات استمرت أشهر، سيطرت قوات الدعم السريع على المدينة بالكامل في أكتوبر 2023، وحولتها إلى مركز إداري وعسكري رئيسي لها لاحقاً.

وقد شهدت المدينة خلال معارك الاستيلاء عليها نهباً واسعاً للممتلكات الخاصة والعامة بما فيها المؤسسات الدولية العاملة في البلاد ومستشفيات، وعمليات قتل ونزوح واغتصاب جماعي. وبالتالي، فإن الفوضى الحالية ليست سوى فصل جديد في سلسلة طويلة من المعاناة، حيث يتحول المدنيون إلى رهائن دائمين في صراع القوى المسلحة.

إن حادثة مدينة نيالا لا تمثل مجرد فشلاً أمنياً عابراً، إنما هي تشريح دقيق لطبيعة السلطة التي تفرضها الدعم السريع: فوضى السلاح. إن تمرد المسلحين على قادتهم بسبب المستحقات، ثم تحولهم لنهب المدنيين الذين يفترض أن يخضعوهم، يكشف زيف أي ادعاء بالحكم أو الإدارة. وهو نموذج يؤدي حتماً إلى دولة افتراضية، قوامها الاقتصاد الطفيلي المعتمد على النهب والسرقة، والسلطة المعتمدة على الإرهاب العشوائي. في ظل هذا المنطق، يكون المدني هو الوقود الدائم لهذه الآلة، سواء كان ضحية للقمع المباشر أو ضحية ثانوية لانشقاق جلاديه.

كما تؤكد، فوضى حادثة نيالا التي هي ليست مجرد اضطراب مؤقت، إنما دليل دامغ على فشل نموذج الحكم بالقوة المسلحة غير المنظمة. هذا النموذج يهدد الاستقرار ويقوّض جهود بناء السلام، ويستدعي إصلاحاً جذرياً يضمن حماية حقوق الإنسان وحقوق المدنيين في بيئة آمنة.

12 ديسمبر 2025

شبكة مراقبة حقوق الإنسان - السودان